الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.12

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr :.General
25 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة االثانية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

ثم: السيدة كارفالو (نائبة الرئيس) ..... (البرتغال)

ثم: السيد بوتاجيرا ..... (أوغندا)

المحتويات

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة. (تابع)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين''. (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-54558 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة *15/15*.

البند ٦٤ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(A/60/38, A/60/62-E/2005/10, A/60/79, 111, 137 and Corr.1, 165, 206, 211, 274, 281, 371, and 372)

البند ٦٥ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين". (تابع)

(A/60/170, 111, 211 and 371)

١- **السيدة أسمادي** (إندونيسيا): قالت إن آخر تقرير قدمته إندونيسيا بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة يغطي فترة تغيُّرٍ كبير، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢- وقالت إن محور تركيز إندونيسيا ما زال فقر النساء. وإن استراتيجيتها الوطنية في هذا الصدد تسعى إلى تمكين المرأة اقتصادياً من خلال أنشطةٍ مدرَّةٍ للدخل أصبحت ممكنة بتوفُّر القروض الصغيرة، ورفع مستوى التكنولوجيا، وتطوير المهارات، وتوفُّر شبكات الأمان الاجتماعي. وأضافت أن معالجة الفقر لا ينبغي أن تفسر بأنها عمل خيري، وإنما هي عمل يساعد المرأة على بناء قدراتها واحترامها لذاتها. لتحسين المساواة والعدالة بين الجنسين على الصعيد الوطني والإقليمي والبلدي قامت الحكومة بتنقيح قانون اللامركزية، فأرغمت السلطات المحلية على دمج القضايا الجنسانية في كل مرحلة من مراحل التنمية.

٣- وقالت إن إندونيسيا تؤيد الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/137)، الذي بحث قضية المرأة العاملة المهاجرة وحث جميع الدول على اعتماد التدابير الوقائية الواردة في مبادرات رفع مستوى الوعي لتعليم النساء المهاجرات حقوقهن. وأضافت أنه يجب على الدول أن تقدم الدعم على شكل مأوى، ومساعدة قانونية، ومساعدة طبية ونفسانية واجتماعية واقتصادية. وأشارت إلى أن قوانين وطنية قد سُنَّت لمنع العنف العائلي والاتجار بالنساء والأطفال.

٤- وقالت إنه يجب مواصلة تعميم القضايا الجنسانية في كل السياسات الأساسية الوطنية وسياسات الأمم المتحدة الأساسية لإعمال حقوق المرأة. وإن إندونيسيا ترحب بشمول وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إشارة إلى أهمية دور المرأة في منع وقوع المنازعات وحلها، وفي بناء السلام.

٥- **السيدة أوتاني** (اليابان): قالت إن الطبيعة أثبتت قوتها منذ بداية عام ٢٠٠٥ من خلال المد الزلزالي الذي وقع في المحيط الهندي، والإعصار كاترينا، والزلزال الذي وقع في جنوب آسيا، والعاصفة المدارية ستان، التي وقعت في أمريكا الوسطى. وإن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في استجابة دولية لهذه الكوارث، عمل على تحسين دور المرأة في مجهود الإعمار، ودعم تولّي النساء المحليات القيادة، وتعبئة الشبكات النسائية، وساعد على إنعاش أسباب المعيشة للنساء وضمان حمايتهن. وأكدت اليابان المنظور الجنساني في

مساهمتها لنداء الأمم المتحدة السريع بعد وقوع المد الزلزالي وفي المناقشات اللاحقة للحد من الكوارث.

٦- وحصل اعتراف متزايد بدور المرأة في منع وقوع الصراعات وفي حلها، وفي بناء السلام والإعمار بعد انتهاء الصراع، وأبرزَ هذا الاعتراف في وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومع أن النساء كُنَّ في طليعة من يحثون على وضع حد للصراعات، فقد كُنَّ على هامش العمليات الرسمية للسلام والإعمار. وحيث إن النساء يؤدين دوراً مركزياً في حفظ وتعزيز السلم والأمن، يجب أن تأخذ هذه العمليات حاجاتهن في الحسبان، لا سيما في حالة اللاجئات والمشردات داخل البلد.

٧- وقالت إن اليابان تعمل على تعميم الاعتبارات الجنسانية في المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الصعيد الوطني تهدف إلى وضع النساء في ما لا يقل عن ٣٠% من المراكز القيادية في جميع قطاعات المجتمع بحلول عام ٢٠٢٠. وتود الحكومة أيضاً أن تضمن قيام الرجال والأولاد الذكور بدور في ضمان المساواة في فرص العمل والقدرة على إيجاد توازن بين الحياة الوظيفية والحياة العائلية. وإن الطريق إلى المساواة بين الجنسين طريق يجب على الرجال والنساء أن يمشوه معاً.

٨- **السيدة لاوهافان** (تايلند): قالت إن المرأة ما زالت حبيسة الفقر وما زالت في كثير من الأحيان ضحية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصراع المسلح، والعنف العائلي. ومع أن تأنيث الفقر قضية مألوفة، بدأ الوجه الأنثوي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الظهور: فعدد النساء والبنات المصابات أكثر من عدد الرجال. ومن أسباب ذلك محدودية الوصول إلى التعليم. وتعاني المرأة أيضاً من قلة إمكانيات الوصول إلى الموارد الاقتصادية والطبيعية من تدنّي مستوى مشاركتها وتمثيلها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم تحقيق إمكانياتها واستفادتها من هذه الإمكانيات. وإذ تعترف حكومة تايلند بأن النساء يشغلن ١٠% فقط من الوظائف الحكومية، اتخذ مجلس الوزراء خطوات لتشجيع تعيين النساء في الوظائف السياسية، الوطنية منها والمحلية.

٩- وقالت إن تايلند تعمل الآن على سن قانون لمنع العنف العائلي، وأنشأت مراكز لتنمية الأسرة بغية معالجة هذه القضية على مستوى المجتمع المحلي. وتعتزم مضاعفة عدد هذه المراكز – البالغ حالياً ٢٠٠٠ مركز – ثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٠٨. وأنشأت كذلك مراكز شاملة لحل الأزمات في وقفة واحدة في المستشفيات، وخطوطاً هاتفية ساخنة، ومركز شرطة لحماية النساء والشباب والأطفال، وملاجئ مؤقتة. ويشارك الرجال في الجهود الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة. وتتطلع تايلند قدماً إلى صدور تقرير الأمين العام بشأن العنف ضد المرأة (A/60/211)، الذي سيدرس أسباب العنف ومعالجته.

١٠- وأشارت إلى أن تايلند تعمل الآن على سن قانون لمنع الاتجار بالبشر وقمعه. وشكلت لجنة وطنية ناطت بها مسؤولية وضع سياسات وتدابير مضادة، ومساعدة الضحايا وحمايتهن وإعادة اعتبارهن. ويسمح القانون المذكور باستخدام الأموال والممتلكات التي تصادر نتيجة لجرائم الاتجار بالبشر لإنشاء صندوق لجهود الوقاية والمساعدة. وتعمل الحكومة مع حكومات منطقة نهر ميكونغ شبه الإقليمية، التي وَّعت معها مذكرات تفاهم، ومع المنظمة الدولية للهجرة.

١١- **السيد جانغ** هيون تشيول (جمهورية كوريا): قال إن رؤساء الدول اجتمعوا في مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ وأكدوا من جديد أهمية دور المرأة في إقامة السلم والأمن. ويجب استغلال الزخم الذي تولَّد من مؤتمر القمة ومن الذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع بشأن

المرأة لتعزيز تمكين المرأة والنهوض بها والقضاء على التمييز والعنف ضدها.

١٢- بناءً على تقرير الأمين العام عن العنف ضد المرأة (A/60/211)، قال إن وفده يأمل في أن تحتوي الدراسة التي ستقدِّم إلى الجمعية العامة بيانات وتوصيات سياسية واستراتيجيات فعالة لتنفيذ السياسة العامة. وأضاف أن جمهورية كوريا وضعت تشريعاً وخطة عمل شاملة ضد العنف الجنسي والعائلي، وتهدف إلى زيادة الوعي بخطورة هذا العنف وعدم مشروعيته. ووضع أيضاً تشريع لمكافحة الاتجار بالنساء لأجل البغاء.

١٣- وقال إن تايلند ألغت في عام ٢٠٠٥ نظام رب الأسرة، القائم منذ زمن بعيد، باعتباره رمزاً لمجتمع يسيطر عليه الذكور. وبذلك أصبحت في مركز يمكِّنها من سحب تحفظها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واكتسبت المرأة المساواة التامة مع الرجل في الشؤون الزوجية والعائلية، وأصبح في إمكانها أن تعطي اسم عائلتها إلى أولادها. وتم توسيع وزارة المساواة بين الجنسين وإعادة تشكيل هيكلها، وأعيدت تسميتُها فأصبح اسمها وزارة المساواة بين الجنسين والأسرة، ونيطت بها مسؤولية وضع سياسات الأسرة/تربية الأطفال وصحة الأسرة، بالإضافة إلى القضايا الجنسانية.

١٤-- **السيدة أجالوفا** (أذربيجان):.قالت إنه نظراً إلى أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يؤثران تأثيراً مباشراً في تنفيذ جميع جوانب إعلان الألفية، بما فيها التنمية والأمن وحقوق الإنسان، أدرجت أذربيجان هذه الاهتمامات في سياستها الإنمائية باعتبارها قضايا شاملة لكل القطاعات. وجعلت قضايا المرأة جزءاً من استراتيجيتها الأولى للحد من الفقر والتنمية المستدامة للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥. وتقوم بإجراء تقييم لوضع المرأة في البلد لتعيين الاهتمامات الوطنية الرئيسية ومعالجتها. وأضافت أنه يجب وضع مؤشرات أساسية لرصد تحقيق أهداف السياسة الجنسانية.

١٥- وقالت إن من الأهداف الهامة لبرامج التنمية الوطنية وضع بيانات مقسمة تقسيماً ملائماً على أساس نوع الجنس لاستطلاع الأبعاد الجنسانية للفقر. وما زالت ثمة فجوات في مجالات مثل تمثيل المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية، والعنف ضد المرأة، والالتحاق بالمدارس، وعدد اللاجئات والمشردات داخل البلد. وفيما يتعلق بتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ عكفت أذربيجان على إجراء دراسة استقصائية للمواقف المتعلقة بالجنسين لتشجيع مناقشة علنية جماهيرية والحفز على اتخاذ تدابير سياسية لضمان تحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين.

١٦- وقالت إن استخدام العنف البدني والجنسي والنفساني ضد النساء والبنات في الأسرة وفي المجتمع وأثناء الصراعات المسلحة ينتهك حقوق الإنسان للمرأة ويضر بها. وتتطلع أذربيجان قُدُماً إلى صدور دراسة الأمين العام المتعمقة لهذه الظاهرة، باعتبارها مساهمة في مكافحتها. ويتركز مزيد من الانتباه على الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال. وأشارت إلى أن أذربيجان صدَّقت على الصكوك الدولية ذات الصلة، واعتمدت تشريعاً وخطةَ عملٍ وطنية، وتقوم الآن ببناء إطار مؤسسي لمنع الاتجار، ومعاقبة المتَّجِرين وحماية الضحايا ورد اعتبارهم.

١٧- وقالت إن تحوُّل ما يقرب من مليون نسمة إلى لاجئين ومشردين داخل البلد بسبب الصراع مع أرمينيا المجاورة يشكل تحدياً مستمراً لأذربيجان. وكانت النساء أكثر الناس تأثراً بالتشرد ورداءة الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصدمات النفسانية. ورحبت أذربيجان بالزيارة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم

المتحدة لسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في أيار/مايو ٢٠٠٥، ودعت البرامج الإنسانية والإنمائية إلى أن تأخذ في الحسبان احتياجات النساء المتضررات من الصراع المسلح ومنظوراتهن.

١٨- وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قام بدور رئيسي في العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين في العالم أجمع. وقالت إنه يجب تحسين مستوى الصندوق، وقيادته التقنية،.وفعاليته التنظيمية، وموارده لكي يتمكن من تقديم مساهمة أكبر لمنظومة الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إنه يجب معالجة الاهتمامات الجنسانية في أعمال متابعة جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الكبيرة ومؤتمرات القمة.

١٩- **السيد باجي** (السنغال): قال إن عدد النساء اللائي يعانين من العواقب الفاجعة للفقر والأمية ما زال أكبر من عدد الرجال الذين يعانون من هذه العواقب. وما زالت النساء يقعن ضحايا للعنف وتنقصهن الحقوق الجنسية والإنجابية. وفي كثير من البلدان كانت النساء أول من يقعن ضحية فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما زالت ملايين النساء يَمُتْنَ أثناء الولادة، لا سيما في المناطق الريفية من إفريقيا حيث قل أن يتاح لهن الحصول على المساعدة الطبية. وينبغي أن يكون الحصول على العناية الصحية الأولية بشكل كافٍ مسألة ذات أولوية ويجب على الأمم المتحدة أن تضع وتعزز برامج مساعدة في هذا المجال.

٢٠- وقال السيد باجي إنه لا يمكن الحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة دون تحقُّق المساواة بين الجنسين. فالصلة بين النهوض بالمرأة والنمو الاقتصادي والتنمية يجب أن تؤخذ في الحسبان في جميع استراتيجيات التنمية الاجتماعية- الاقتصادية. وأشار إلى أن السنغال وضعت مؤخراً استراتيجية وطنية لمدة عشر سنين لضمان الإنصاف بين الجنسين على غرار وضع معالم ثابتة بموجب استراتيجيتها للحد من الفقر وبموجب الأهداف الإنمائية للألفية. علاوةً على ذلك، تتفق أهداف السنغال في تعزيز المساواة بين الجنسين في الثقافة والمجال الاجتماعي-الاقتصادي، والقضاء، والساحة السياسية مع الأهداف الواردة في إعلان وبرنامج عمل بيجين. وأنشأت السنغال آليات مؤسسية تهدف إلى تعزيز الإنصاف بين الجنسين وتمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً، مع البقاء على حساسيتها للأعراف الثقافية. ويهيب بلده بالمجتمع الدولي أن ينفذ مشاريع مع النساء في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والأنشطة المدرة للدخل، وكلها مجالات ذات أولوية.

٢١- تولت السيدة كارفالو (البرتغال)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

٢٢- **السيدة كوميلا** (إثيوبيا): قالت إن النساء في البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى ما زلن يعشن في فقر مدقع ويواجهن تمييزاً. وإن نسبة وفيات الأمهات لأسباب تتعلق بالولادة ما زالت مفرطة في الارتفاع في الجزء الذي تعيش فيه هي من العالم. فإمكانيات الحصول على التعليم منخفضة بوجه عام، ولكنها أدنى ما تكون في حالة النساء. وألغي كثير من القوانين التمييزية، وسُنَّت قوانين جديدة تضمن المساواة، لكن تنفيذها وأثرها على الحياة اليومية للنساء ما زالا محدودَين. ومع أنه أنشئت مؤسسات مختلفة لتحقيق المساواة بين الجنسين فإن قلة الموارد البشرية والمالية تعوق عملها بشكل تام. والدول في منطقتها الإقليمية متخلفة في ضمان المساواة بين الجنسين، ومن الضروري مضاعفة الجهود لشمول النساء في البلدان الإفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى في القرية العالمية المزدهرة.

٢٣- وأشارت إلى أن عدد النساء في البرلمان الإثيوبي قد ارتفع بسرعة في الآونة الأخيرة، فوصل إلى خُمس أعضاء البرلمان، وكذلك ازداد عدد النساء الموظفات في الحكومة إلى

عُشر مجموع الموظفين، وشغلت النساء منصب وزير دولة في وزارات العدل والمناجم والطاقة التي كانت من قبل حكراً على الرجال. غير أن العنف ضد المرأة ما زال يشكل عقبةً كؤوداً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين. والممارسات التقليدية الضارة، كتشويه العضو التناسلي للإناث وخطفهن وزواجهن المبكِّر، تميز حياة مختلف الشعوب في إثيوبيا. وكان من الضروري تثقيف وتوعية النساء بوجه خاص والمجتمع بوجه عام بحقوق المرأة. وإن تعليم المرأة ضروري جداً لتحقيق المساواة بين الجنسين في إثيوبيا. علاوةً على ذلك، نرى أن النهوض بالمرأة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية بوجهٍ عامٍّ في البلد. فأربعون في المائة من السكان، أغلبيتهم من النساء، يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وقالت إن تخفيف وطأة الفقر ضروري جداً لتحسين وضع المرأة، ويمكن متابعته بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٤- **السيدة فيكر** (النرويج): قالت إن الوقت قد حان لأن تحوِّل الأمم المتحدة التزاماتها إلى أفعال وإن حكومتها تدعو إلى بذل الجهود الأساسية واللازمة وتؤيد بذلها لتعميم الاعتبارات الجنسانية في المنظمة. وقالت إنها إذ تشدد على ضرورة إدراج منظور جنساني في جميع الاستراتيجيات والبرامج والأنشطة التي تهدف إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، تدعو الأمين العام إلى وضع مؤشرات مشتركة لمتابعة التقدم الذي أحرزته الفرق القطرية للأمم المتحدة. وطلبت كذلك تقديم توصيات ملموسة بشأن كيفية تنفيذ وإدراج المنظور الجنساني بصورة أقوى في المناقشات واتخاذ القرارات في الأمم المتحدة. وأضافت قائلة إن من الأساسي أن تكون المنظمة نفسها نموذجاً يُحتذى في ضمان تمثيلٍ متوازنٍ ومنصفٍ للنساء في جميع المستويات. وقالت إن قلة تمثيل النساء في الوقت الحاضر، لا سيما في وظائف الدرجات العليا، وضعٌ يدعو إلى القلق. وأضافت أنه ينبغي رفع مستوى وظيفة مدير صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى وظيفة أمين عام مساعد، فهذا يضمن للصندوق الوصول إلى الاجتماعات رفيعة المستوى واجتماعات اللجان والهيئات.

٢٥- وقالت إن حصول جميع النساء والبنات في مختلف أنحاء العالم على خدمات الصحة الإنجابية غالباً ما تكون مسألة حياة أو موت. وكان إدراج هذا المبدأ في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إنجازاً كبيراً. ويجب على الدول أن تجاهد لتضع تعميم الاعتبارات الجنسانية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصحة الإنجابية في مقدمة جدول أعمال التنمية، ويجب أن تدعو الأمم المتحدة إلى وضع أهداف ومؤشرات ملموسة لتحسين الرصد.

٢٦- وأشارت إلى أن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة طلبت مزيداً من الوقت لاجتماعاتها السنوية لكي ترصد تنفيذ الاتفاقية رصداً فعّالاً، وإن بلدها يحث الدول الأعضاء على الموافقة على طلب اللجنة. علاوةً على ذلك، من الضروري جداً أن تسحب الدول تحفظاتها التي تخالف مقاصد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ودعت جميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية، تلبيةً لنداء الأمين العام الذي طلب فيه تحويل التزامات الألفية إلى أفعال. وقالت إن السبيل الوحيد في الواقع إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو قيادة المرأة وتمكين المرأة.

٢٧- **السيدة تينكوبا** (بيرو): قالت إن بيرو حققت، منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل بيجين، تقدماً كبيراً في تنفيذ أهداف إعمال الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة، بما في ذلك حقوقها الإنجابية. وقد توصلت إلى توافق في الرأي على السياسات والمعايير، وأنشأت مؤسسات، وشهدت تحسينات كبيرة في السلوك

الاجتماعي. وحدث تقدم كبير في تعليم المرأة وصحتها وعملها ومشاركتها الاجتماعية والسياسية، وفي إنهاء العنف.

٢٨- وقالت إن قانوناً سُنَّ لدعم تعليم الأطفال الريفيين يحرِّم التمييز ضد البنات بداعي العرق واللغة والأصل ويعطي البنات نفس الإمكانيات لدخول برامج التعليم المتاحة للأولاد الذكور. وأضافت أن بيرو ملتزمة بضمان حصول الجميع على العناية الصحية بالمجان، لا سيما في المناطق المنكوبة بالفقر. وإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مشكلة كبيرة في مجال الصحة العامة، وإن حكومتها اتخذت خطوات لتخفيض أسعار الأدوية للأشخاص المصابين بهذا المرض.

٢٩- وأشارت إلى أن سياسة بيرو لا تنطوي على تسامح فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وإن خطتها الوطنية الراهنة لمكافحة العنف ضد المرأة تركز على ضحايا العنف العائلي والعنف الجنسي. وإن بلدها وضع برامج محددة لإعطاء المرأة إمكانيات الوصول إلى الموارد والعمل والممتلكات والتسليف والأسواق والتجارة على قدم المساواة مع الرجل. وعيَّنَت أكبرُ وكالةِ استثمارٍ عمومي مكرسة لاستئصال شأفة الفقر في بيرو حصةً لمشاركة النساء مشاركة إلزامية في الوظائف الإدارية للمشاريع المجتمعية. وحققت بيرو تقدماً في زيادة مشاركة النساء في الساحة الاجتماعية-السياسية من خلال التشريع الوطني والانتخابات البرلمانية والإقليمية والبلدية، ومن خلال قانون جديد للأحزاب السياسية يضمن للنساء ٤٠ في المائة من جميع مواقع المرشحين السياسيين.

٣٠- وأضافت أن الحكومة شنت حملة في المناطق الريفية الفقيرة في إقليمَي جبال الأنديز والأمازون، لإعطاء النساء والأطفال بطاقات هوية كخطوة أولى لممارسة حقوقهم ممارسة كاملة. وفي الختام أكدت ضرورة تعزيز وحماية حقوق المهاجرين، لا سيما النساء والبنات.

٣١- **السيدة سيروما** (نيجيريا): نوهت بالحاجة إلى بذل جهود متضافرة لإشراك مزيدٍ من النساء في كل جوانب المسعى الإنساني، لا سيما في المجالات الحساسة – مجالات بناء السلام وحل المنازعات. وقالت إن نيجيريا، كطرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اتخذت خطوات لجعلها وثيقةً ملزمةً قانوناً. وقد بذلت حكومتها جهوداً متضافرة على مستوى الحكومة الفدرالية ومستوى حكومات الولايات لحظر الممارسات العرفية والتقليدية التي ليست فقط تمييزية وإنما ضارة بالصحة البدنية والنفسية للمرأة والبنت. وعملت الحكومة أيضاً في تعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المستندة إلى الدين، وكذلك مع الحكام التقليديين لتغيير المواقف والمفاهيم التي يحملها الناس منذ زمن بعيد عن المرأة، وتغرس في عقول الشباب احترام الحقوق الأساسية للنساء والبنات. وركزت المناهجُ الدراسيةُ وحملاتُ التوعية العمومية أيضاً على تلك الأهداف، وكذلك على تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع المجالات.

٣٢- على الصعيد الإقليمي، قالت إن نيجيريا صدقت على بروتوكول حقوق المرأة في إفريقيا، الذي وضع إطاراً قانونياً شاملاً. وأضافت أن الأثر التراكمي لتلك لمبادرات كان زيادة كبيرة في عدد النساء والفتيات الملمات بالقراءة والكتابة، وفي عدد النساء اللائي حصلن على وظائف في المهن التي يسيطر عليها الرجال. وكذلك أصبحت سياسات وخطط الصحة الوطنية في البلد أكثر حساسية للاعتبارات الجنسانية، وفي حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض المعدية، أُخِذَت احتياجات النساء الخاصة في الاعتبار. وأُخِذَت كذلك خطوات لتقليل نسبة وفيات الأمهات وإصابتهن بالأمراض.

٣٣- وأشارت إلى أن نيجيريا حققت نجاحاً باهراً في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بقدر ما تتصل بالمرأة. وأن عدداً

متزايداً من النساء انشغلن بأمور السياسة والحكم، وباتخاذ القرارات في مشاريع في القطاعين العام والخاص. غير أن فجوات ما زالت قائمة في التنفيذ التام لإعلان وخطة عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها من الصكوك الدولية الهادفة إلى النهوض بالمرأة. ومما يدعو إلى القلق بوجه خاص ظهور أنواع جديدة من العنف ضد المرأة.

٣٤- ولاحظت أن التمكين الاقتصادي للمرأة، لا سيما في المناطق الريفية، ما زال على قمة أولويات حكومتها. وقالت إنه يساور نيجيريا قلق شديد من تقارير وكالات الأمم المتحدة التي تحذر بقولها إن الفقر المدقع قد ازداد، لا سيما بين النساء، خلال السنين العشر الماضية في بلدان إفريقيا الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، فدعت شركاءها في التنمية الدولية إلى زيادة جهودهم الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر.

٣٥- **السيدة إنتلمان** (إستونيا): تحدثت في البند ٦٥ من جدول الأعمال، فقالت إن النساء في أصقاع كثيرة من العالم لا يملكن الحق في التصويت، أو المشاركة في السياسة، أو الإعراب عن آرائهن على قدم المساواة مع الرجال. يضاف إلى ذلك أنه مع ارتفاع التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، أصبحت ظواهر معينة — كالاستغلال الجنسي والاتجار بالنساء — أكثر انتشاراً حتى مما كانت عليه من قبل. وكان الإنجاز الرئيسي للمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي عقد في عام ١٩٩٥، أن الرأي العام تقدم تقدماً هائلاً في المطالبة بالمساواة بين الجنسين. وأصبحت الصحافة والمنظمات النسائية على حدٍّ سواء أكثر اهتماماً بهذه المسألة، وتغيَّرَ فهمُ النساء على نحو يمكِّنهن من اتخاذ قرارات أفضل.

٣٦- وانتقلت إلى الكلام عن أثر المؤتمر على إستونيا فقالت إن أهم خطوة اتخذتها هي اعتماد قانون المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٠٤، الذي يحظر بصراحة التمييز المباشر وغير المباشر ويُلزم السلطات وأرباب العمل بالعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين، وبذلك يقوّي الأساس القانوني لتعزيز المساواة بين الجنسين في البلد قانوناً وواقعاً. وكانت ثمة خطوة أخرى هي بدء العمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بنظام استحقاقات الوالدين بهدف تعويض الأسرة عن الدخل الذي تفقده فيما يتعلق بولادة طفل وتربيته في السنة الأولى من عمره.

٣٧- كانت المنظمات غير الحكومية الإستونية نشطةً جداً في تشجيع تحقيق المساواة بين الجنسين خارج إستونيا. وبناء على طلب البلدان لمعنية، وبالتعاون مع حكوماتها، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عُقدت دورات تدريبية في بناء الديمقراطية، والمساواة بين الجنسين، وتعميم القضايا الجنسانية في جورجيا، وأرمينيا، وأذربيجان، وأوكرانيا، وقيرغيزستان خلال السنوات الخمس الماضية. وعَقدت المائدة المستديرة للمنظمات النسائية الإستونية اتفاق تعاون مع التحالف الجورجي للمنظمات النسائية.

٣٨- وقالت إن مهمة مكافحة العنف ضد المرأة لا تقل اليوم أهميةً وإلحاحاً عما كانت عليه قبل عقد من الزمن. فالعنف ضد المرأة واحد من العقبات الرئيسية التي تعترض تحقيق المساواة. والنساء يعانين العنف في الحياة الخاصة والعامة، ومن المرجح أن تكون النساء والأطفال من ضحايا الصراعات المسلحة. وإن ثمة حاجة ملحَّة إلى بذل جهود لمكافحة الاتجار بالنساء والفتيات، فهذا شكل ساخر جداً من أشكال العنف. وفي هذا السياق تؤيد حكومتها تأييداً قوياً أنشطة فرقة العمل النوردية-البلطيقية لمكافحة الاتجار بالبشر. وإن المؤتمر الرفيع المستوى المعنون "مكافحة الاتجار بالبشر: السياسة وأفضل الممارسات في أوروبا"، الذي ستستضيفه فرقة العمل، والمفوضية الأوروبية، والمملكة المتحدة،

باعتبارها رئيسة الاتحاد الأوروبي، في وقت لاحق من هذا الشهر، يشكل خطوة هامة في تطوير أنسب سياسة وأفضل ممارسات ضد الاتجار بالبشر في أوروبا.

٣٩- وأضافت أن المبادرات العالمية يمكن أن تكون أكثر فعالية إذا طُرِحت على الصعيد الإقليمي. وإن التعاون على مكافحة العنف ضد المرأة في المنطقة النوردية-البلطيقية كان مكثفاً ومثمراً، وأسفر عن عدة مشاريع في مواضيع مختلفة. وأشارت إلى أن إستونيا استضافت أيضاً المؤتمر النسائي الثالث لدول بحر البلطيق المعنون "المرأة والديمقراطية". ونُظِّمَت في المنطقة حملات لرفع مستوى الوعي، ودورات تدريبية للموظفين المدنيين، ومؤتمرات وحلقات دراسية للسياسيين والباحثين والمنظمات غير الحكومية.

٤٠- **السيد سِن** صُنغ تشُل (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إن وفده يود أن يلفت الانتباه إلى قضية "نساء المتعة"، التي تحتاج إلى حل في أسرع وقت ممكن. فقبل سنتين، قررت "امرأة متعة"سابقة للجيش الياباني، عمرها ٨٢ سنة، لم يعد في وسعها أن تسكت على وصف اليابانيين لهؤلاء النسوة بأنهن "بغايا" وأن كل قضيتهن "قضية زائفة"، قررت أن تتكلم بأعلى صوتها وتسافر إلى الخارج للتعريف بالمعسكرات السابقة التي أرغمت على الخدمة فيها. وإن دعوتها إلى عدم مسح التاريخ تعكس صرخات ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة خدمن بوصفهن "نساء متعة" للجيش الياباني، وهي مناشدة لضمير العالم لكيلا تتكرر هذه الجرائم.

٤١- وقال إنه لم يحدث في التاريخ أن نظمت حكومة تجنيد النساء بالقوة واختطافهن وسلبهن من بلدان أخرى، وجرَّتُهُنَّ إلى ميادين القتال، وفَرَضَت عليهن العبودية الجنسية الجماعية لإشباع شهوات جنودها. لهذا السبب عرَّفها المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة بأنها جريمة "العبودية الجنسية العسكرية"، وأوصى بأن تعترف الحكومة اليابانية بمسؤوليتها القانونية، وأن تعتذر فوراً إلى الضحايا وأن تعوِّضهن رسمياً، وأن تعكسَ حقيقةَ التاريخ في مناهجها الدراسية وتُعاقِبَ المجرمين. وقال إن الحكومة اليابانية، على الرغم من إدانة البلدان الآسيوية بقوة، تنكر وجود "نساء المتعة"، وشطبت كل إشارة إليهن من كتب التاريخ، وقامت علانية بزيارة معبد ياسوكوني، الذي دفن فيه المجرمون الذين وضعوا نظام "نساء المتعة".

٤٢- واليوم بلغ حد تشويه اليابان للتاريخ أنها تبرر التاريخ علانيةً وتشوهه وتمدح حربها على بلدان آسيا، وتزيِّنها بأجمل الصور، واصفة إياها بأنها "حرب تحرير"، وتصوِّر مجرمي الحرب بأنهم وطنيون، وتصوِّر حكمها الاستعماري بأنه "مساهمة في التنمية والحضارة"، وتقول بدون خجل إنها لم تكن مسؤولة عن قضية "نساء المتعة". يضاف إلى ذلك أنها تدعي بحقوق إقليمية في أرض مقدسة تخص جيرانها.

٤٣- وقال إن التاريخ موضوعي. لا يمكن تغييره بالتحريف ولا يمكن طمسه بتغطيته. علاوةً على ذلك، لا يمكن لأي بلد يشوِّهُ التاريخ أن يكون له مستقبل مشرق، وإنما سيكرر الأخطاء نفسها. ونظراً إلى أن بلداً خطيراً إلى هذا الحد يقع على مقربة جغرافية من كوريا، لا تستطيع حكومته أن تتغاضى عن مناورات اليابان للتسلح العسكري. وإنه استخفاف بالبشرية أن تحاول اليابان شغل منصب عضو دائم في مجلس الأمن، وهي مجرمةُ حربٍ ذبحت ملايين الآسيويين، وأنها البلد الوحيد المهزوم الذي لم يدفع ثمن جرائم الحرب التي ارتكبها. وإذا كانت اليابان تريد حقاً أن تؤدي دوراً سياسياً-عسكرياً يتناسب مع قوتها الاقتصادية، فعليها أن تعوِّضَ عن الجرائم التي ارتكبتها في الماضي.

٤٤- **السيد بوفا** (باراغواي): قال إن من الأهمية بمكان، بالإضافة إلى احتفالنا بالتقدم الذي تحقق، أن نعترف بأن كثيراً من التحديات ما زالت في حاجة إلى التغلب عليها قبل

أن تستطيع المرأة التمتع بتساوي الفرص وممارسة حقوقها بِحُرِّيَّة. لهذا السبب، يحتاج جميع أصحاب المصالح وجميع القطاعات المعنيون إلى تعزيز تعاونهم والتزامهم على وجه الخصوص في مجالات مثل نسبة البنات الملتحقات بالمدارس، وحصول المرأة على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وحقِّها في الملكية والميراث، والتمييز ضد المرأة في مكان العمل، ونسبة النساء في الحكومات المحلية والبرلمانات الوطنية، ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

٤٥- وقال إن لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة درست، في وقت سابق من عام ٢٠٠٥، تقارير باراغواي الدورية الثالث والرابع والخامس، وهي عملية شاركت فيها الحكومة على الرغم من الصعوبات التي تعانيها في ميزانيتها، وفي مشاركتها انعكاسٌ للأهمية التي توليها للنهوض بالمرأة وللاتفاقية. وقامت الآلية الوطنية، تمشِّياً مع التزامها بتنفيذ ذلك الصك، بإرسال الملاحظات الختامية للجنة إلى مؤسسات الدولة، والمنظمات غير الحكومية، واللجان البرلمانية. وأنشأت باراغواي أيضاً مكتباً مشتركاً بين المؤسسات لتنفيذ الاتفاقية، وبدأ المكتب بتحليل ملاحظات اللجنة وتعيين المجالات التي ينبغي اتخاذ تدابير بشأنها.

٤٦- لكي تستطيع المرأة المشاركة على قدم المساواة مع الرجل، قال إنها يجب أن تعطى إمكانية الحصول على التعليم والصحة. ولهذا السبب اشتمل البرنامج الوطني للمساواة بين المرأة والرجل في التعليم على إدخال عنصر الجنسانية في جميع مستويات التعليم، بما في ذلك المنهج، ومواد التعليم، وبرامج تدريب المعلمين. وأضاف أن الفجوة بين المرأة والرجل من حيث الحصول على التعليم وعدد سنوات الدراسة، آخذة في الانسداد طول الوقت. وكجزءٍ من الخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية، شرعت الحكومة في تنفيذ برنامج "الولادة المأمونة"، الذي توفِّر بموجبه العنايةَ الطبيةَ المجانية للحوامل في مراكز الصحة العامة والمستشفيات في كل أنحاء البلد. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن نذكر تقشّي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين النساء. فالتفاوت في إمكانيات الحصول على المعلومات والتعليم والصحة، واعتماد المرأة على الرجل اقتصادياً، يحدُّ من قدرتها على وقاية نفسها من الإصابة بالفيروس، التي غالباً ما تَنتُج عن سلوك شريكها. لذلك، من الضروري تعبئة النساء والرجال معاً لمواجهة الأعراف الاجتماعية التي تزيد ضعف المرأة.

٤٧- وقال إنه لا يوجد حل وحيد عالمي للعنف ضد المرأة؛ وإنما تدعو الحاجة إلى استراتيجيات متعددة القطاعات. يضاف إلى ذلك، كما قال الأمين العام في تقريره (A/60/211، الفقرة ١٣)، أن محدودية هذه البيانات عن طبيعة الأنواع المختلفة للعنف ضد المرأة وعن مدى انتشارها ومعدلات حدوثها تُعتبر قيداً كبيراً يحدُّ من الفعّالية في تقرير السياسات. وعلى الصعيد الوطني قال إن الحاجة تدعو إلى إقامة نظام وحيد لتسجيل ضحايا العنف. وإن قضاة الصلح كانوا، في السنوات الأخيرة، يتلقَّون تقارير عن العنف، ويتخذون تدابير لحماية حقوق الضحايا وأسرهن. وكانت المراكز الصحية والشرطة يتلقَّون تدريباً في التعامل مع حالات العنف وإحالتها إلى الهيئات المعنية. وقال إن وفده يرحب بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن العنف ضد العاملات المهاجرات (A/60/137 and Corr.1)، لا سيما ضرورة مواصلة استطلاع الصلة بين الهجرة والاتجار والتصدي لهاتين المسألتين تبعا لذلك، مع التركيز بوجه خاص على ضرورة حماية المرأة من جميع أشكال العنف (الفقرة ٧٦). وأخيراً، قال إن وفده يود أن يكرر الإعراب عن تأييده لإنعاش المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٤٨- استأنف السيد بوتاجيرا (أوغندا) رئاسة الجلسة.

٤٩- **السيدة سيانيجو** (غانا): قالت إن غانا قد اتخذت تدابير جدية لتحسين مركز المرأة ورفعت مستوى الوعي بالقضايا الجنسانية ومشاركة المرأة في التنمية الوطنية. وإن وزارة شؤون المرأة والطفل – وهي وزارة جديدة – تعكس الإرادة السياسية لحكومتها للنظر بأعلى درجات الاهتمام في التفاوت بين الجنسين ولإيجاد بيئة تمكِّن من النهوض بالمرأة. وأضافت أن المرأة ما زالت تؤدي أدواراً محورية في أسرها، حتى في الأسرة التي يرأسها رجل، تساهم في كثير من الأحيان مساهمة كبيرة في تلبية احتياجات الأسرة. وإن مفهوم أدوار المرأة والرجل في المجتمع الغاني آخذة في التغيُّر تدريجياً. وقد اتسعت مجالات المرأة اتساعاً كبيراً، فدخلت مهن القطاع الرسمي، وازدادت أدوارها في المنظمات السياسية والمدنية. وبتحسُّن مستويات التعليم، أصبح الآباء والأمهات أكثر تقبُّلاً لفكرة تعليم البنات وتدريبهن تدريباً مهنياً. وتحقق تقدُّمٌ بواسطة تخصيص الحكومة والوكالات المانحة مزيداً من الموارد للتدريب ونقل التكنولوجيا ودعم الائتمان والبرامج الصحية التي تفيد المرأة. ولتعزيز مكانة المنظورات الجنسانية في التشريع، أُدرجت الضمانات الأساسية للمساواة في دستور عام ١٩٩٢، الذي كرس موادَّ محددة لحقوق المرأة. وتعمل الآلية الوطنية مع الهيئات التشريعية لاستعراض جوانب التشريع التي تعوق النهوض بالمرأة.

٥٠- وقال إن ثمة مشروع قانون بشأن العنف العائلي، مثلاً، قيد النظر الجاد للموافقة عليه كي يصبح قانوناً، وتقوم وحدة المرأة والأحداث، التي تعمل في إطار جهاز الشرطة، بالمساعدة على كسر دائرة الصمت المحيط بالعنف العائلي، ويجري تدريب وكالات إنفاذ القوانين والقضاة على القضاء على العنف ضد المرأة. علاوةً على ذلك، توجد ممارسات ضارة من قبيل حقوق الترمُّل، وتشويه العضو التناسلي للأنثى، ينص القانون الجنائي الآن على اعتبارها جرائم، بينما أنشئت لجنة برلمانية معنية بالجنسانية، ووضعت سياسة جنسانية وطنية. وكُلِّفَت لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية أيضاً بضمان عدم الاعتداء على حقوق الإنسان للبنت والمرأة، وتعمل الآلية الوطنية مع المجس الاستشاري الغاني على ضمان تعديل أجزاء من قانون العمل الجديد لكي تتفق مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥١- وقال إن الحكومة سعت إلى تعزيز الأمن الاقتصادي للمرأة فحسَّنت إمكانيات الحصول على القروض بإدخالها مشاريع حكومية لتمويل القروض الصغيرة للنساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وبالإضافة إلى ذلك عملت الآلية الوطنية على إدخال الاهتمامات الجنسانية في سياسة تكنولوجيا الإعلام والاتصال من أجل التنمية المتكاملة، وطوَّرَت أداة لتقييم وتخطيط صحة المرأة وتنميتها لوضعها في تقرير التنمية البشرية، الذي تعده الأمم المتحدة. وكذلك اعتمدت سلسلةٌ عريضة من المنظمات غير الحكومية والهيئات المهنية نهجاً للجنسانية والتنمية في عملها. ويجري الآن حثُّ المرأة على احتلال مراكز عالية في المنظمات، بينما تَكثَّفَ مستوى وعيها السياسي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، أنعشت الآلية الوطنية كذلك الحوار بين الوكالات بالمحافظة على تفاعل واتصال منتظمين بشأن قضايا الجنسانية مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

٥٢- واختتمت كلمتها بالقول إن المرأة في كثير من البلدان النامية ما زالت بعيدة عن تحقيق تساوي الفرص، وما زالت أوجه التحامل التقليدية، والفقر، والمفاهيم الثقافية، والمواقف الاجتماعية، واحتياجات المرأة الصحية، تحدُّ من إمكانيات إعمال حقوقها الأساسية. وازداد الوضع تعقيداً بسبب العولمة، التي زادت أوجُهَ التفاوت التي تواجهُ كثيراً من النساء وأعاقت الفرص المتاحة لها. وأضافت أن غانا مقتنعة بأن المجتمع الدولي يجب أن يعمل بجدٍّ على تعميم الاعتبارات الجنسانية على جميع مستويات المجتمع. وخارطة الطريق في

متناول اليد. وإنما يقع على عاتق المجتمع الدولي عبء العمل على تأييد أهداف التي وضعت في برنامج عمل بيجين، وعمليات مراجعته، ووضع استراتيجية لتحقيق تلك الأفكار النبيلة.

٥٣- **السيد فام هاي آنه** (فييت نام): قال إنه وإن تحقق شيء من التقدم ما زالت المرأة ضحية التهميش والتمييز وأعمال العنف. وينبغي الاعتراف بإمكانيات عمل المرأة كشريك للرجل على قدم المساواة في جهود مشتركة لتحقيق السلم والتنمية، واستخدامها إلى أبعد حد ممكن. وينبغي زيادة الجهود على جميع المستويات لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة.

٥٤- وقال إن واجبات فييت نام بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتزاماتها بموجب إعلان وبرنامج عمل بيجين، وإعلان الألفية، يعزز بعضها بعضاً، والعمل جارٍ على تنفيذها تنفيذاً شاملاً. وقد أدخلت تعديلات على القوانين واللوائح لإدخال منظور جنساني فيها؛ ومن بينها قانون ملكية الأراضي، وقانون الزواج والأسرة، وقانون العمل، وقانون ضريبة نقل استخدام الأرض. وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة قد وضعت أهدافاً في مجالات العمل والتعليم والعناية الصحية واتخاذ القرارات وبناء القدرات. ولتحقيق هذه الأهداف طلب رئيس الوزراء من كل القطاعات والوكالات الحكومية أن تنفذ التدابير الموصى بها وأن توظف تعميم الاعتبارات الجنسانية في صياغة السياسات الوطنية وتنفيذها.

٥٥- وقال المتكلم إن التعليم في فييت نام يعتبر أساس التمكين الاقتصادي للمرأة. وإن نسبة النساء المتعلمات في جيل الشباب تكاد تساوي نسبة الرجال. وينطبق الشيء ذاته على نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية والجامعات. وأنشئت كذلك برامج خاصة في مجالات مثل مكافحة الأمية والتدريب أثناء العمل لفائدة السناء.

٥٦- وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية للنهوض بامرأة تهدف إلى زيادة حصة المرأة في القوة العاملة والوظائف الجديدة التي تُستحدث كل سنة إلى ٥٠%. وتنال المرأة العاملة عناية خاصة أثناء فترة الولادة وفي التقاعد، وإن فييت نام واحدة من البلدان التي سمحت بفترة إجازة أمومة أطول من الحد الأدنى الذي وضعته منظمة العمل الدولية. وأدت التحسينات التي أُدخلت على نظام العناية الصحية إلى تخفيض عدد الوفيات المتعلقة بالولادة إلى حد كبير بزيادة عدد الولادات التي تتم تحت عناية أطباء مهرة، وتقديم مزيد من العناية أثناء الحمل، وتطعيم مزيد من النساء ضد التيتانوس.

٥٧- وقال إن حصول المرأة على الأرض والتسليف لا يقل عن ذلك أهمية لتمكينها اقتصادياً. ولتحقيق هذه الغاية أُدخلت تعديلات على التشريعات لوضع اسم الزوج واسم الزوجة كليهما على شهادات استخدام الأرض وشهادات الملكية المشتركة، وبذلك يُسَهَّلُ حصول المرأة على التسليف. وأدت السياسات الائتمانية الجديدة إلى زيادة عدد القروض المقدمة للنساء زيادة كبيرة، لا سيما في المناطق الريفية. ووضعت وزارة الزراعة والتنمية الريفية خطة عمل تهدف إلى تحقيق المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين النساء والرجال بواسطة تعميم الاعتبارات الجنسانية في جميع سياسات الوزارة وبرامجها وخططها.

٥٨- فيما يتعلق بدور المرأة الفييتنامية في الحياة السياسية، قال إن تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية قد ارتفع باطِّراد فبلغ عدد النساء أكثر من ربع أعضاء الجمعية. وكذلك ازدادت نسبة النساء المنتخبات لعضوية المجالس الشعبية المحلية على جميع المستويات زيادة طفيفة. وتبلغ نسبة النساء أكثر من واحدٍ من كل عشرة وزراء، وتشغل المرأة أيضاً عدداً من

المناصب الهامة الأخرى، من بينها منصب نائب رئيس الجمهورية، وقد حضرت شاغلتُه لتوِّها مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥.

٥٩- واختتم كلمته بالقول إن منجزات فييت نام تحققت بفضل الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة، لا سيما اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، والمنظمات النسائية كالاتحاد النسائي الفييتنامي.

٦٠- **السيد قادري** (المملكة المغربية): قال إن المملكة المغربية تعمل، منذ اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على إدخال إصلاحات عامة تهدف إلى تعزيز استقلال المرأة، وتحسين وضع المرأة، والقضاء على التمييز. وتقع شؤون المرأة الآن تحت سلطة وزارة الأسر والأطفال والمعوقين، كما وضع عدد من جهات الاتصال في مختلف المحافظات في سائر أنحاء المملكة، ونيطت بها مسؤولية ضمان المساواة بين الرجل والمرأة. ونتيجةً لذلك تؤدي المرأة الآن دوراً أكبر في الشؤون العامة واتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي جميع فروع الحكومة. وفي انتخابات عام ٢٠٠٢ انتُخِبَت ٣٥ امرأة أعضاء في البرلمان، وتوجد في الحكومة الحالية وزيرتان. وفي شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ اعتمد البرلمان بالإجماع – مستجيباً في ذلك لإرادة الملك المعلنة بدمج المرأة في الحياة الحديثة، قانوناً جديداً للأسرة، أرسى فيه مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة بغية تعزيز الأسرة وضمان المساواة والإنصاف والحقوق الأساسية للمرأة على نحو أفضل، وحفظ المصالح العليا للأطفال، بينما يحفظ كرامة الإنسان. وبموجب هذا القانون أنشأت الحكومة محاكم للأسرة ووضعت برامج لتدريب الموظفين.

٦١- وأعلن الملك، في تموز/يوليو ٢٠٠٥، قراره بمنح الأطفال الحق في الجنسية المغربية على أساس جنسية الأم. وعلاوة على ذلك، طرحت الحكومة اقتراحات لإصلاح التشريع من شأنها تقوية الأحكام المتعلقة بالعنف ضد المرأة. ومن شأن قانون العمل الجديد أن يحمي المرأة من كل أنواع الإساءة البدنية والمعنوية، ويقضي القانون الجنائي بتجريم العنف العائلي والتحرش الجنسي وأي شكل آخر من أشكال العنف ضد المرأة.

٦٢- قال إن وضع المرأة في المملكة المغربية تحسَّن تحسُّناً كبيراً منذ التسعينات من القرن العشرين، ومكَّن التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من إجراء إصلاحات تشريعية وإدخال نهج جنساني في جميع سياسات التنمية. وتمثل هذه الإجراءات تقدُّماً متيناً على طريق إقامة المساواة وتعكس الإرادة السياسية للحكومة لإقامة دولة ديمقراطية حديثة يحكمها القانون، ويعزز ثقافةَ حقوق الإنسان التي تشكِّل فيها حقوق المرأة عنصراً أساسياً.

٦٣- **السيد كريشنامورتي** (سري لانكا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على تمكين المرأة من الوصول إلى مستويات اتخاذ القرارات، على قدم المساواة مع الرجل، وضمان مشاركة المرأة مشاركة تامة في قوة العمل، سعياً منها إلى استئصال شأفة الفقر.

٦٤- وأضاف أن برنامج عمل بيجين ما زال هو المقياس الذي تقيس به سري لانكا التوازن والمساواة بين الجنسين، وأن البلد عزز برامجه المؤيدة للمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وقال إنه لا ينبغي النظر إلى النهوض بالمرأة في معزل، وإنما من زاوية وضع المرأة في جميع جوانب الحياة. وإن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وسيلتان فعالتان لمكافحة الفقر والجوع والمرض، وإن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية – في هذا السياق – تتصل كلها اتصالاً وثيقاً بالمرأة.

٦٥- وقال المتكلم إن سياسات التنمية والرفاه التي تأخذ بها سري لانكا منذ الاستقلال ضمنت للبلد مكانة رفيعة في دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وإن نسبة النساء الملمات

بالقراءة والكتابة بلغت ٩٧ في المائة. ونسبة الفتيات الملتحقات بالجامعة مرتفعة مثل ارتفاع نسبة الموظفات في مناصب إدارية. وأدى ارتفاع نسبة المتعلمات إلى رفع مستوى العناية بالأم والطفل. وتشهد المبادرات المجتمعية في القطاع الريفي بالتمكين الواضح للمرأة. وحققت سري لانكا تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في وضع بلغ فيه التفاوت بين الجنسين صفراً، وهي ما زالت ملتزمة التزاماً تاماً باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٦٦- واختتم كلمته بالقول إن زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل لا تعزز إمكانية النمو في البلد فحسب، وإنما تقلل عدد الفقراء أيضاً لأن الأسرة كسبت دخلاً ثانياً. ويجب أن يعترف الرجل والمرأة كل منهما بمساهمة الآخر في تحمل مسؤوليات الأسرة، وتحسين أحوال حياتهما بإقامة توازن صحيح بين العمل والأسرة. وبتحديث البلد وتحوُّل اقتصاده بصورة متزايدة إلى اقتصاد دولي، أصبح لزاماً أن تعمل المرأة عملاً تتخذ عليه أجراً على أساس المساواة. وإن سري لانكا تحرص على أن يتم ذلك بعدل واتساق لتحسين نوعية الحياة للجميع.

٦٧- **السيد تاكاسي** (اليابان): تكلم ممارسةً لحق الرد، فأشار إلى كلمة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فقال فيما يتعلق بقضايا الماضي، إن رئيس الوزراء جونيشيرو كويزومي أعرب بوضوح في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥ عن تفكير حكومة اليابان في هذه المسألة. ويود أن يذكِّر جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية بأن اليابان وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية كلتيهما التزمتا، في البيان المشترك الصادر عن محادثات الأطراف الستة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، باتخاذ خطوات لتطبيع العلاقات بينهما وفقاً لإعلان بيونغ يانغ. وقال إن اليابان وجمهورية كوريا الديمقراطية أجرتا، قبل صدور البيان المشترك، عدداً من المناقشات للتوصل إلى تفاهم مشترك. وطلبت اليابان من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أن تتخذ هي أيضاً خطوات لمعالجة القضايا العالقة وفقاً لإعلان بيونغ يانغ.

٦٨- وأعرب كذلك عن رغبته في الإشارة إلى أن مندوب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية أشار إلى أعداد غير موثوقة في محاولة منه لإقامة قضية، لكن هذا لا يمكن أن يكون مبرراً لعدم اتخاذ جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية خطوات لمعالجة المسائل العالقة، لا سيما اختطاف مواطنين يابانيين على أيدي عملاء جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

٦٩- وفيما يتعلق بأهلية بلدٍ ما للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، قال إن اليابان تعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تلك المؤهلات يجب أن يُحكم عليها بناءً على المساهمة الحقيقية للبلد المعني في حفظ السلم والأمن الدوليين.

٧٠- **السيد باك** توك هون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): تكلم ممارسةً لحق الرد فقال إن من المؤسف أن تعجز اليابان عن الإعراب عن رغبتها في جبر جرائم الماضي، وألاّ تبدي أي إرادة سياسية إزاء هذه المسألة. وفيما يسمى بالمسائل العالقة بموجب إعلان بيونغ يانغ، قال إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية فعلت ما في وسعها إزاء هذه المسائل وأخبرت اليابان بالخطوات التي اتخذتها.

٧١- **السيد تاكاسي** (اليابان): تكلم ممارسةً لحق الرد فاقتبس من البيان الذي أدلى به رئيس وزراء اليابان في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٥، الذي سبقت إشارته إليه، فقال: " في الماضي ألحقت اليابان، بحكمها الاستعماري وعدوانها، أضراراً بالغة ومعاناة بالغة لشعوب بلدان كثيرة، لا سيما البلدان الآسيوية. وإني إذ أواجه حقائق التاريخ هذه بأمانة، أعرب مرة أخرى عن مشاعر الأسف العميق والاعتذار الصادق، وأعرب أيضاً عن مشاعر الحزن على جميع ضحايا الحرب، في الداخل والخارج على حدٍّ سواء. وإني مصمم

على عدم السماح بضياع دروس تلك الحرب الرهيبة، وعلى المساهمة في تحقيق السلم والازدهار للعالم، دون شن حرب ثانية على الإطلاق." ودعا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية مرة أخرى إلى اتخاذ خطوات فيما يتعلق بالبنود العالقة من إعلان بيونغ يانغ.

٧٢- **السيد باك** توك هون (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية):.تكلم ممارسةً لحق الرد، فقال إن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لا تريد كلاماً بل عملاً. وغالباً ما سمعت وعوداً لكنها تريد اعتذاراً صادقاً وجبراً عملياً.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٤٠.